

تقرير

كما كان متوقعا، اكتفى مجلس الوزراء امس بالاستماع الى عرض وزير المال علي خليك للنتائج العالية المحققة عام 2014 ولمشروعه لموازنة عام 2015 بصيغتيه: مع السلسلة ومن دونها. قرر المجلس استكمال جلسة "الموازنة" الثلاثاء المقبل للايحاء بجديته واصراره على المتابعة، ولكن مداخلات الوزراء اوجت بعكس ذلك كليا. جاء بعضها ليعيد الامور الى العرصة الاولى: هل ستضمن الموازنة كلفة السلسلة والايادات الاضافية المقترحة بحجتها، ام يجب اقرار السلسلة والضرائب في مجلس النواب اولاً، ثم ادراجها في الموازنة؟

مسرحية مناقشات الموازنة: السلسلة أولاً



طالب المستقبك والاشتراكي والكاتب والمونبون بعدم ادراج إيرادات السلسلة إلا بعد إقرارها في البرلمان (هيثم الموسوي)

محمد وهبة

قرر مجلس الوزراء عقد جلسة ثانية، يوم الثلاثاء المقبل مخصصة لاستكمال مناقشة مشروع موازنة عام 2015. في الجلسة الاولى امس ظهر تكتل واسع يرفض إدراج ما سميت «إيرادات السلسلة» ضمن المشروع قبل إقرار السلسلة نفسها في مجلس النواب. ضم هذا التكتل وزراء المستقبل والاشتراكي والكاتب والتيار الوطني الحر، اي الذين عرقلوا حتى الآن اقرار السلسلة، وكل مرّة لسبب، ولا سيما وزراء المستقبل الذين عملت كتلتهم مع كتلة القوات اللبنانية على تطير السلسلة في آخر جلسة نيابية جرت مناقشتها فيها، وربطوا بينها وبين الموازنة، مطالبين بتسوية شاملة تناول ايضا حسابات الدولة عن السنوات الماضية.

«إيرادات السلسلة ضمن الموازنة» أم «خارج الموازنة». هكذا جاء الاصطفاك السياسي في جلسة أمس. استهلّت الجلسة بتقديم وزير المال علي حسن خليل عرضاً لأرقام الموازنة والمؤشرات عن العجز والإنفاق والإيرادات وتفصيلها. وبحسب عدد من الوزراء اتصلت بهم «الخبّار»، فإن المداخلات العامة انطلقت من ان المشروع المطروح لا يشذ عن الموازنات السابقة، إذ تستحوذ خدمة الدين العام ودعم

من تيار المستقبل والحزب التقدمي الاشتراكي وحزب الكتائب والتيار الوطني الحر تناوبوا على المطالبة بإقرار السلسلة قبل إدخال إيراداتها في الموازنة. وقال هذا الوزير (طلب عدم الإفصاح عن اسمه) إن «الأجدر بوزير المال ومن يمثل، أي الرئيس نبيه بري، أن يستعجل تخصيص جلسة في مجلس النواب لإقرار مشاريع القوانين، بدلاً من استعمال إيراداتها الافتراضية لتجميل أرقام الموازنة، ولإظهار الأطراف السياسية الأخرى ضد إقرار السلسلة».

جاءت مداخلة وزير العمل سجعان قزي واضحة في هذا السياق، إذ أشار إلى أن الدعوة لانعقاد مجلس الوزراء موجهة لمناقشة مشروع الموازنة، لكن المفاجأة أنه جرى تضمين هذه الموازنة الأرقام الناتجة عن إيرادات سلسلة الرتب والرواتب، برغم أن هذه المشاريع لم تقر في مجلس النواب بعد. وسأل قزي: «إذا كنتم موافقين على سلسلة الرتب والرواتب فلماذا لم يصوت عليها؟ إدخال إيرادات السلسلة في الموازنة يعدّ بمثابة إيرادات مشروع افتراضي، وبالتالي تكون كأنها ضريبة احتياطية لا يجوز التعامل معها على هذا الأساس، حتى يكون الأمر مبرراً تجاه الرأي العام على الأقل، إذ يجب في ظل تنامي الشكوك في صدقية إقرار السلسلة، أن نعمل على إقرارها قبل إدخال إيراداتها في الموازنة». وذكر قزي أنه حدّد جلسة

لمجلس النواب تحت عنوان «تشريع الضرورة» وقد فهم يومها أن مشروع السلسلة سيكون على جدول أعمالها، إلا أنه لم يقر يومها سوى مشروع تعديلات على قانون السير الجديون في موضوع السلسلة عليهم أن يصوتوا على مشروعها والمشاريع الممولة لكلفتها، وإقرارها بدلاً من تحويلها إلى ضريبة وحاصلات مالية احتياطية في الموازنة». بحسب مصادر وزارية، فإن ما قاله قزي كثره أكثر من وزير في الجلسة، ولكن بعيداً عن أسلوب «القصف» المتبادل بين الوزراء المعتاد، بل كان تعبيراً عن عدم جدية في النقاش، ووسيلة للتميع عبر تظهير وجود انقسام في وجهات النظر حول إدخال

إيرادات السلسلة في مشروع الموازنة، أو إبقائها خارج الموازنة لحين إقرار السلسلة في مجلس النواب. المعروف أن ربط السلسلة بالقوات كان شرطاً وضعته كتلة القوات اللبنانية عشية انعقاد الجلسة الأخيرة لمجلس النواب بالاتفاق مع رئيس كتلة المستقبل فؤاد السنيورة. الأخير يسعى إلى الحصول على براءة ذمّة مالية مقابل الموافقة على إقرار مشاريع الموازنة سلسلة الرتب والرواتب والإجراءات الضريبية الجديدة. وبحسب أحد وزراء 8 آذار «يمكن الاستنتاج أن أي بحث جدي لن يبدأ قبل أن يضمن السنيورة براءة الذمّة... وهو يستدرج الحديث معه مباشرة لصياغة تسوية لا

يريدها الجميع الآن».

تشير مصادر متابعه إلى أن خلفيات مواقف الوزراء امس ليست بالضرورة متماثلة، هناك من لا يريد موازنة اصلاً، وهناك من لا يريد سلسلة جديدة، وهناك من له مصالح شخصية يريد تأمينها قبل الدخول بأي تسوية. لا يكتمل مشهد النقاش في موضوع سلسلة الرتب والرواتب من دون حزب الله. ففي هذه الجلسة بالذات كان وزراء الحزب يعزّدون منفردين في النقاش. وبرغم أن النقاش كان يتركز على إدخال إيرادات السلسلة في الموازنة أو إخراجها منها، كان وزير الصناعة حسين الحاج حسن يركّز على ضرورة البحث

عن إيرادات جديدة لتغذية الخزينة العامة وعن إعادة تصويب كل السياسات الاقتصادية من خلال الموازنة العامة. وجهة نظر الحاج حسن مبنية على أساس أن «النقاش في الموازنة مستنفد»، وبحسب مداخلة فإن «الأرقام المعروضة في مشروع الموازنة هي شبه ثابتة لجهة خدمة الدين العام والرواتب والأجور وملحقاتها وكلفة الكهرباء... هذه العناصر الثلاثة تمثّل أكثر من 70% من الموازنة، فيما الإنفاق الاستثماري يبلغ 8%، وهذا ما يحتم علينا أن نبحث عن إيرادات جديدة. هذه الأرقام واضحة مثل عين الشمس ولا لبس فيها، إلا أنه بين الإيرادات المتاحة هناك النفط الذي يجب

السيورة يستدرج الحديث معه مباشرة لصياغة أي تسوية

الكهرباء وحصّة الرواتب والأجور وملحقاتها على أكثر من 70% من النفقات، فيما لا تزيد حصّة النفقات الاستثمارية على 8%. إلا أن المشروع تضمن الإيرادات المرتقبة من الإجراءات الضريبية الجديدة، التي صوّت عليها مجلس النواب بحجّة البحث عن تمويل سلسلة الرتب والرواتب. وبحسب المشروع أضيف نحو 1300 مليار ليرة كمصادر إضافية للإيرادات في عام 2015 يشرح أحد وزراء 14 آذار أن وزراء

مؤتمر

آثار اللجوء إلى لبنان: عدم اتخاذ أي سياسة هو سياسة

أيضا الشوفي

عندما انطلقت الثورة في سوريا عام 2011، أخذت الدولة اللبنانية الخيار الأسهل. نأت بنفسها عما يحدث، متجاهلة الجغرافيا والتاريخ وتأثيرهما القوي في الأزمات. المنفذ الأقرب لسوريين كان لبنان، فبدأت موجة اللجوء التي استقرت أخيراً على مليون و100 ألف لاجئ. إهمال الدولة في التعامل مع هذه الأزمة وصل إلى حد تسليم «مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين» كل الأمور المتعلقة باللاجئين والتنصل من دورها. بعدما طالت الأزمة، وهو ما لم تكن تتوقعه الدولة ولا المنظمات الدولية، علت الأصوات المنتقدة

للدولة جراء عدم وضعها سياسات للتعامل مع الصدمة التي ضربت البلد. تناسى هؤلاء أنّ «عدم اتخاذ أي سياسة هو بحد ذاته سياسة». وفق ما يقوله الوزير السابق شربل نحاس. بعد 4 سنوات، أصبح من واجب الدولة أن تبحث في الآثار الاجتماعية والاقتصادية للجوء السوري، وهو ما تناوله مؤتمر «الجمعية الاقتصادية اللبنانية» ومؤسسة «فريدريش ناومان من أجل الحرية» أمس. لا يمكن دراسة تأثير الأزمة السورية على لبنان بشكل دقيق نظراً إلى غياب المعطيات الموثوقة، لذلك فإن التأثيرات تندرج في سياق التقديرات، حتى إن رئيس الجمعية

الاقتصادية اللبنانية الدكتور منير راشد كشف أنّه «في وقت سابق كان هناك اجتماع طويل في الحكومة لتقويم الاقتصاد اللبناني بعد الأزمة السورية، إلا أن وزير المال علي حسن خليل عارضه، ولم يُدرج هذا الموضوع مجدداً على جدول أعمال الحكومة». يتحدث راشد عن بعض تأثيرات الأزمة السورية على الاقتصاد اللبناني، أولها ازدياد البطالة بعدما اقتحم اللاجئون السوق، وخصوصاً على مستوى العمالة غير الماهرة. كذلك «شهد لبنان تراجعاً في النمو من 5% إلى 1 و2%، عدا عن الضغط الكبير على الإيجارات بعدما ازداد الطلب فجأة، ما أدى إلى مزاحمة بين اللبنانيين

والسوريين على السكن». أما في ما يتعلق بالنتائج الاقتصادية، فقد «تراجع الميزان التجاري بعدما كان 14,6 مليار دولار عام 2012، وبسبب الأزمة السورية». وبلغت راشد إلى مسألة ازدياد العيب الضريبي الناتج من تراجع العائدات، التي أثرت المساعدات عليها حيث إن معظم المساعدات مغطاة من ضرائب الجمارك والقيمة المضافة، في حين ازداد الإنفاق بشكل كبير. من جهة أخرى، كان للجوء السوري نواح إيجابية، وهو ما تعمل المنظمات الدولية اليوم على إبرازه عبر تخصيص دراسات لتقويم التأثير الإيجابي للجوء. يحدد راشد أنه نتيجة اللجوء، ازداد الطلب على

أولويات الـ NGOs ليست أولويات المجتمع المحلي، إنما أولويات الجهات المانحة